العلاقات الإنكليزية الفرنسية وقضية فاشودة

1899-1898

د. عبد الكافي صطوف

جامعة دمشق-قسم التاريخ

كانت القاعدة التي سيطرت على السياسة الفرنسية في الحقبة الأخيرة من القرن التاسع عشر، هي فكرة التوسع الاستعماري في إفريقية، على طول خط يبدأ من لوانجو على ساحل المحيط الأطلسي وينتهي على ساحل البحر الأحمر، بعرض القارة الإفريقية، وبذلك يتقاطع مع الخط الذي فكر فيه الاستعماريون الإنكليز، بحيث تمتد ممتلكاتهم بطول القارة، من مستعمرة الكاب في أقصى الجنوب إلى القاهرة في أقصى الشمال. وكان تنفيذ الخطة الفرنسية في رأي البعض من الفرنسيين كفيلاً بتحقيق نتائج معقولة من وجهة النظر الاستعمارية، وكان الهدف منها وقف تقدم الإنكليز في أعالي النيل[1]، بعد احتلالهم لمصر في عام 1882، وتقدمهم لفرض سيطرتهم على السودان المصري.

في 5 أيار من عام 1893، عقد الرئيس الفرنسي كارنو M.F.S. Carnot اجتماعاً في قصر الاليزية في باريس، حضره وزير الدولة الفرنسي لشؤون المستعمرات Sous-Secrtaire d'Etat aux Colonies دلكاسه Delcassé، كما حضره أحد الضباط الفرنسيين المهتمين بالاستكشافات، وهو مونتوي Monteil. وخلال الاجتماع، قال الرئيس بأنه يرغب بالضغط على الحكومة البريطانية من أجل إعادة فتح باب المفاوضات مع فرنسة حول القضية المصرية، ومن أجل إجبار إنكلترة على ذلك، اقترح إرسال حملة فرنسية لاحتلال مناطق معينة من الأراضي السودانية التابعة لمصر في منطقة أعالي

النيل، تكون بمثابة ورقة تبادل في يد فرنسة تسمح لها عند الحاجة بالاشتراك من مركز القوة بحل المشكلة المصرية والحصول على تنازلات كبيرة من جانب بريطانية، وقد اختيرت فاشودة من قبل الرئيس كارنو لأسباب أهمها:

أولاً: إن فاشودة تقع على الضفة الغربية للنيل الأبيض، وقد أسستها الحكومة المصرية في عام 1867م، وجعلت منها عاصمة لمديرية مصرية في السودان، تعرف بمديرية النيل الأبيض.

ثانياً: إن فاشودة تعتبر بمثابة مفتاح لمصر بسبب موقعها الجغرافي عند ملتقى النيل بنهر السوباط.

ثالثاً: إن فاشودة هي نقطة ذات أهمية استراتيجية، لأن موقعها قرب نهر السوباط جعلها تسيطر على مسار أية حملة قادمة من مناطق بعيدة بطريق النهر، أضف إلى أنها تقع على امتداد الممتلكات الفرنسية والوصول إليها سهل نسبياً[2].

وعلى أثر هذا الاجتماع، طلب دلكاسه بتوجيهات من الرئيس كارنو من مونتوي تنظيم حملة استكشافية تنطلق من الأوبانجي الأعلى Haut Oubangui، هدفها الوصول إلى فاشودة. وبالفعل غادر هذا الضابط الشاب مرسيلية في 16 تموز ووصل إلى لوانجو في غرب إفريقية في 22 آب من عام 1894، وعندما هم بالمسير إلى فاشودة، أجلّ مشروع الحملة لبعض الوقت من قبل الحكومة الفرنسية، نتيجة لدخولها في مفاوضات مع الحكومة البريطانية بشأن إيقاف الحَملات الاستكشافية إلى أعالي نهر النيل. وصدر الأمر إلى مونتوي بتركيز نشاطه ضد ثورة نشبت في ساحل العاج، لكن المفاوضات الإنكليزية الفرنسية لم تنجح بسبب معارضة دلكاسه لها، إذ كان يأمل أن تصل الحملات الاستكشافية الفرنسية إلى أعالي النيل قبل الحملات الاستكشافية الإنكليزية،

وبذلك كان الأمر يمثل تسابقاً بين كلا من فرنسة وإنكلترة من أجل الوصول إلى أعالي النيل[3].

في 14 آب 1894، توصلت فرنسة بعد مفاوضات إلى عقد اتفاق مع دولة الكونغو الحرة، الذي أتاح لفرنسة مخرجاً إلى أعالي النيل، ووفقاً لحاكم الكونغو الفرنسي دوبرازا Debrazza، فإن ذلك كان الوسيلة الوحيدة لتسوية القضية المصرية وفقاً لمشيئة فرنسة، لأن دولة الكونغو الحرة (التي تأسست في عام 1884-1885م وأصبحت ملكاً خاصاً لملك بلجيكة، والتي تحولت إلى مستعمرة بلجيكية في عام 1908)، تعهدت بالتخلي دون تأخير عن كل المراكز الحصينة في بحر الغزال التي تسد الطريق في وجه الفرنسيين في زحفهم نحو أعالي نهر النيل[4].

وعلى أثر تعيين ليوتار Léotard حاكماً على أعالي نهر الأوبانجي، (أحد روافد نهر الكونغو)، ضمّ مرسوم تعيينه إلى اختصاصه كل الأراضي الممتدة بين الفاشو، عاصمة دارفور وبانجي(*). ولم يراع الفرنسيون الأعراف والقوانين الدولية، إذ أنهم بجرة قلم ضموا إلى مستعمراتهم الإفريقية مديرية دارفور السودانية التي كانت جزءاً لا يتجزأ من السودان المصري.

في هذه الأثناء، وافقت الحكومة الفرنسية على خطة حملة جديدة، وذلك بعد أن أصبح دلكاسه وزيراً للمستعمرات، حيث أوكل قيادة الحملة الجديدة في تشرين أول 1894 إلى حاكم الأوبانجي ليوتار. لكن ليوتار اعتذر عن قبول القيام بتلك الحملة الاستكشافية، وذلك بسبب قلة الإمكانيات التي وضعت تحت تصرفه[5].

هذه الحملات الاستكشافية التي كانت تحاول إرسالها إلى أعالي النيل من غرب إفريقية، كان الهدف الحقيقي لها هو الضغط على إنكلترة من أجل

(*) عاصمة دولة إفريقية الوسطى الحالية.

الوصول إلى تفاهم حول القضية المصرية. ولم يكن القصد منها تحطيم الإمبراطورية الاستعمارية الإنكليزية، لأن فرنسة لم تكن تملك القدرة على ذلك. فمنطقة أعالي النيل كانت بالنسبة للفرنسيين مجرد أداة ضغط لإجبار إنكلترة على فتح باب المفاوضات حول مصر، لأن القضية المصرية كانت بالنسبة لفرنسة عبارة عن مسألة تخص السياسة الداخلية لفرنسة، فالوصول إلى نوع من التفاهم مع إنكلترة حول مصر معناه إرضاء الرأي العام الفرنسي وتعزيته عن ضياع مصر.

في شهر شباط 1896، وتحت إلحاح الكابتن مارشان، أحد مساعدي مونتوي، قررت الحكومة الفرنسية تكليفه بقيادة حملة استكشافية جديدة إلى أعالي النيل عن طريق غرب إفريقية وكانت الغاية الرسمية لها هي إيجاد اتصال مباشر بين الكونغو الفرنسي والحبشة، أما الهدف السري لها، فكان إيجاد نقطة فرنسية في أعالي النيل، تكون بمثابة ورقة تبادل في يد فرنسة تسمح لها عند الحاجة بالاشتراك من مركز القوة بحل المشكلة المصرية، والحصول على تنازلات كبيرة من جانب بريطانية. وفي أسوأ الاحتمالات، فإن المناطق التي تشكل السودان المصري تعاد لمصر، وعندها توضع إنكلترة أمام الأمر الواقع إما قبولها أو دعوتها لعقد مؤتمر أوروبي لمعالجة مستقبل السودان المصري، وهذا بدوره يؤدي إلى طرح قضية الانسحاب الإنكليزي من مصر وهو ما كانت فرنسة تسعى إليه. وفي أحسن الاحتمالات فإن فرنسة ستضع حداً لطموحات إنكلترة بإيجاد اتصال بين الكاب والقاهرة، وبالتالي حلول فرنسة بالأسواق الإفريقية محل إنكلترة[6].

في 24 شباط 1896، أصدر لوبون Lebon، وزير المستعمرات الفرنسي الجديد التعليمات التالية إلى مارشان: "في شهر أيلول من عام 1895 تقدمتم لسلفي بخطة استكشافية تقومون بها في أعالي نهر الأوبانجي على أساس مدّ النفوذ الفرنسي إلى النيل. ومن رأيكم الوصول إلى بحر الغزال، ثم النيل

الأبيض وفاشودة Fachoda، وخلال مسيرك في هذه البلاد، ينبغي أن تعد نفسك للحصول على تأييد المهدية، فإن هؤلاء المهديين يناصبون العداء زعماء القبائل الذين وعدوهم بالمساواة، لذلك فإن دورك سيكون دقيقاً جداً، فيجب علينا أن نحافظ بأي شكل على علاقاتنا الطيبة مع سلاطين بحر الغزال ومبومو (أحد روافد نهر الكونغو)... ومعاملة المهديين بلطف من أجل الحصول على ثقتهم"[7]. غادر مارشان فرنسة في 25 حزيران 1896 إلى الجابون le Gabon، حيث كان قد تمّ تعيينه قائداً لكتيبة المشاة السنغالية الثانية عشرة التي أخذت من القوات الفرنسية التي كانت متمركزة في الأوباونجي. وكانت إنكلترة قد وجهت تحذيراً سرياً لفرنسة نقله سفيرها في باريس اللورد دفرين L. Duffrin في حزيران 1894، جاء فيه أن تنفيذ المشروع الفرنسي باحتلال أعالي النيل التي تعتبر من ممتلكات خديوي مصر من شأنه أن يؤدي إلى صراع بين الدولتين، ثم قامت بتجديد هذا التحذير بعد ذلك ببلاغ رسمي في شهر آذار من عام 1896.

في 22 تموز 1896، وصل مارشان إلى لوانجو على ساحل غرب إفريقية برفقة ثمانية ضباط وطبيباً ومترجماً واثني عشر من ضباط الصف ومئتي جندي سنغالي وسفينتين صغيرتين، وهذا كله بطبيعة الحال يعد بمثابة وسيلة متواضعة جداً من أجل القيام بحملة استكشافية بالغة الخطورة والأهمية.

وعلى كل فإن بعثة مارشان لم تغادر برازافيل عاصمة الكونغو الفرنسي حتى شهر آذار من عام 1897، حيث وصلت بانجي في بداية شهر نيسان وقرية زميو Zemio.

في 3 آب، وعلى أثر رسالة عاجلة من ليوتار، قرّر مارشان تغيير خط سير البعثة، لأنه كان قد عقد العزم على استخدام نهر بالي من أجل الوصول إلى النيل، وذلك تجنباً للاصطدام بالقوات المهدية الضخمة، الأمر الذي

يتعارض مع المهمة التي جاء من أجلها وهي عدم خلق أعداء لفرنسة في أعالي النيل[8].

إن تغيير خط سير بعثة مارشان خلق لها صعوبات جمة استلزمت جهداً ووقتاً كبيرين من أجل حلها، واستخدامه طريق زمبو-طمبورة، ومن أجل الوصول إلى نهر سويح (الرافد الرئيسي لبحر الغزال) كان يجب عليه نقل القارب البخاري الذي يحمل الأسلحة والذخائر والمؤن مسافة 160كم براً، وهذا ما دعاه إجبار آلاف الوطنيين لحمل القارب، بما فيه كل هذه المسافة إلى أقرب فرع للنيل يصلح للملاحة[9]. دون أن يعذبه ضميره تجاه آلامهم وعذابهم في تحقيق مشروع لا يهمهم في شيء، خصوصاً وأن وزير المستعمرات الفرنسي كان يتبجح في توصيته لمارشان بكسب ودّ الوطنيين، ووعده مارشان (الإنساني جداً) بحسن معاملتهم، وقد صدق وعده بإجبارهم على حمل السفينة مسافة 160كم دون أن يحرك وزيره ساكناً.

وفي أثناء ذلك لم يكن الرأي العام الفرنسي على علم بما تقوم به الحكومة الفرنسية من جهود في هذا الاتجاه، أو ما ينفذه مارشان. وقبل ذلك، في شهر نيسان من عام 1896، بدأت الحكومة البريطانية في القيام بما أسمته حملة دنقله Dongola، وذلك بإرسال كتائب من الجيش المصري بقيادة ضباط بريطانيين تحت إمرة الجنرال كيتشنر، لاحتلال الجزء الشمالي من السودان. ثم عززت هذه القوات المصرية، وأرسلت بضعة كتائب إنكليزية للمشاركة في هذه الحملة قبل دخولها أم درمان والخرطوم.

في نهاية شهر آذار من عام 1898، كانت مديرية بحر الغزال قد خضعت للمحطات الفرنسية المسلحة التي أقامتها بعثة مارشان، وقسمت المنطقة إلى ثلاث دوائر يديرها ضباط فرنسيون، وكتب مارشان يقول: أن بحر الغزال بأكمله لم يعد يخص إنكلترة إلا بموافقة فرنسة أو بقرار من مؤتمر دولي[10]. دون التلميح لا من بعيد ولا من قريب إلى ارتباط السودان بالسيطرة المصرية،

وهذا يثبت مدى التنافس الفرنسي-الإنكليزي على مصر وممتلكاتها، دون إعارة أي اهتمام للسيادة الوطنية المصرية على السودان.

في 5 حزيران 1989، تابعت بعثة مارشان طريقها باتجاه فاشودة بعد أن أقامت مدة من الزمن في المحطة التي أقامتها في كوتشوك، والتي كانت قد أطلقت عليها اسم فورديزيه Fort Desait، ووصلت البعثة فاشودة في 10 تموز من العام نفسه، بعد فقدها لثلاثة ضباط فرنسيين وسبعين جندياً سنغالياً، ثم قامت برفع العلم الفرنسي فوق أطلال القلعة المصرية القديمة، بعد أن كافح أفرادها كفاحاً مريراً، قاتلوا فيه الأهالي البدائيين، وصارعوا الحميات، وعبروا الجبال واخترقوا الغابات المظلمة الكئيبة، كل ذلك من أجل (عمل نبيل)، وهو إجبار مستعمر آخر لمصر وهو إنكلترة بفتح باب المفاوضات حول مصر من أجل أن يفسح المجال لفرنسة بتقاسم النفوذ هناك. لم يحدث وصول بعثة مارشان إلى فاشودة أية ضجة في الصحافة الفرنسية ولا في الرأي العام الفرنسي، لأنهما لم يكونا على علم بذلك، حتى أن وزير الخارجية الفرنسية دلكاسه نفسه كان يجهل وصول البعثة الفرنسية لفاشودة في 11 أيلول 1898.

إن وصول بعثة مارشان إلى فاشودة لم يلاق ترحيباً من الوطنيين السودانيين. فقد حاول المهديون مقاومة الفرنسيين، وذلك بإرسال أسطول نهري بقيادة الأمير سعيد صغير عندما علموا بوجودهم[11]، لكن الفرنسيين أحرزوا نصراً على الأمير وقواته في 25 آب 1898. إلا أن أنصار المهدية حاولوا شن هجوم بري كبير على فاشودة بقيادة الأمير سعيد صغير نفسه في 29 آب من العام نفسه، إلا أن عودة الزورق الحربي الفرنسي الذي كان مارشان قد أرسله للاستطلاع في نهر السوباط، ادى إلى إنقاذ البعثة الفرنسية في فاشودة من المهديين، وعدول الأمير المهدي عن مهاجمة فاشودة بعد رؤيته الزورق الحربي الفرنسي[12].

على أثر انتصار الجنرال كيتشنر على المهديين في معركة أم درمـــان، في 3 أيلول، وبعد دخوله مدينة الخرطوم، علم بوجود بعثة مارشان في فاشودة، فأسرع بالذهاب إلى هناك بالسفن النهرية على رأس قوات مصرية وإنكليزيـــة مزودة بأحدث الأسلحة، إذا ما قورنت بما كان لدى مارشان من معدات حربية. وذلك من أجل إعادة منطقة فاشودة إلى الحكم المصري وبالتالي إلى الســيطرة الإنكليزية.

في 15 أيلول 1898 احتل كتيشنر منطقة الدنك التي تبعد حوالي 450كـم إلى الجنوب من الخرطوم، وأدى صدام بسيط مع الأسطول المهدي، الذي يقوده الأمير سعيد إلى أسره، واستيلاء كيتشنر على الباخرة السودانية والإحد عشـــر قارباً نهرياً التي كان الأمير يقودها. وفي 18 أيلول، أضحت القوات الإنكليزيـــة المصرية على بعد حوالي 20كم من فاشودة.

في هذه الأثناء، رُفعَ الحظر الإعلامي الذي كان مفروضـــاً مـــن قبـــل الحكومة الفرنسية على أخبار بعثة مارشان ونشاطها. لقد ثـــار الـــرأي العـــام الفرنسي عند إطلاعه على الأنباء التي تقول بوجـــود حملـــة فرنســـية بقيـــادة الكومندان مارشان، وأخرى إنكليزية يقودها الجنرال كيتشنر، والتي تفوق بكثير عدة وعدداً بعثة مارشان، التي لم تكن تأخذ طابع الحملة العسكرية. لقد علقـــت الصحافة الفرنسية والرأي العام الفرنسي الآمال على وزير الخارجية الفرنســـية الجديد دلكاسه، الذي حلّ محل هانوتو في الوزارة الفرنسية الجديدة التي شـــكلها بريسون Brisson في 28 حزيران 1898م، بأن يمارس سياسة ذكية وحازمـــة وأن يحسن دعم بعثة مارشان في فاشودة.

في 19 أيلول وصل كيتشنر وقواته إلى فاشودة، وبعد اتصـــالات بيـــن الطرفين، حصلت مقابلة ودية بين كيتشنر ومارشان اللذين حـــاولا تجنـــب أي اصطدام بينهما[13]، عندما دخلا في صلب الموضوع، خصوصاً عندمـــا قـــال كيتشنر: بأن وجود الفرنسيين في فاشودة، وفي منطقة أعالي النيل يعتبر اعتـداءً

صريحاً على حقوق مصر، وأنه طبقاً للأوامر الصادرة إليه يحتج بشدة على احتلال الفرنسيين لفاشودة، ورفع العلم الفرنسي في ممتلكات صاحب الجلالة خديوي مصر، وبأن لديه أوامر من الحكومة البريطانية بإعادة السلطة المصرية إلى مديرية فاشودة.

ووضع كيتشنر زورقاً حربياً بريطانياً لنقله هو وبعثته شمالاً. وقد أجاب مارشان: بأنه جندي لا يملك سوى إطاعة الأوامر، وأن تعليمات حكومته تقضي باحتلال بحر الغزال، ومديرية فاشودة صريحة، ولا تقبل التأويل، وأنه أتم تنفيذها بات لزاماً عليه أن ينتظر أوامر جديدة عن أعماله وتحركاته المقبلة من فرنسة... وقال أنه بالنسبة لهذه الظروف يشعر بالتأكيد أن حكومته لن تتأخر في إرسال الأوامر بالانسحاب، وأنه والحالة هذه يرجو أن يفيد من العرض الذي قدمه كيتشنر.

قال كيتشنر: هل أفهم أن الحكومة الفرنسية قد أذنت لك بمقاومة مصر في رفع رايتها وإعادة سلطتها في ممتلكاتها السابقة كمديرية فاشودة؟ تردّد مارشان قليلاً وأجاب أنه ليس في وسعه أن يقاوم رفع العلم المصري، وانتهى الطرفان بالاتفاق على رفع العلم المصري على بعد 500 ياردة من الطرف الجنوبي للقلعة المصرية. وهذا معناه وضع المعسكر الإنكليزي على طريق اتصال البعثة الفرنسية بالمناطق الداخلية، مما ينتج عنه وضع بعثة مارشان تحت رحمة الكتيبة الإنكليزية التي تركها كيتشنر في الموقع بقيادة رائد بريطاني[14]. في نهاية الاجتماع الذي عقد على ظهر سفينة القيادة لكيتشنر، قرر الاثنان الرجوع إلى حكومتيهما حول الموضوع. هذا الاجتماع لم تنشر أخباره بشكل رسمي إلا من قبل صحيفة التايمز اللندنية في 27 أيلول 1898.

في 28 أيلول، صرح دلكاسه وزير الخارجية الفرنسية لادمون مونسون E. Monson، السفير الإنكليزي في باريس، بأن مارشان غير مخول بمعالجة المشاكل السياسية التي لا تحل إلا بين الدبلوماسيين، ورفض الطلب الإنكليزي

الملح بسحب بعثة مارشان فوراً من فاشودة، وحجته في ذلك هو انتظاره لوصول تقرير مارشان، وذلك قبل البدء بالمفاوضات[15]. أما بالنسبة للقائم بالأعمال الفرنسية في لندن جيوفري Geoffray، فقد انتقد موقف الصحف البريطانية التي حاولت إيهام الرأي العام البريطاني بأن استقرار الفرنسيين في فاشودة هو اعتداء على مصالح مصر وبريطانية في منطقة أعالي النيل[16].

أمام هذه المحاولات بالتفاوض حول انسحاب بعثة مارشان، جاء الرد البريطاني حازماً بأنه: "بعد العمليات الحربية التي تمّت بقيادة الجنرال كيتشنر في أعالي النيل فإن كل الأراضي التي كانت تابعة للمهدي محمد أحمد قد انتقلت ملكيتها إلى الحكومتين المصرية والإنكليزية بمقتضى حق الفتح، وأن الحكومة البريطانية ترى أن هذا الحق لا يقبل أي مناقشة"، وأعقب ذلك دخول إنكلترة وفرنسة في مناقشات قانونية حول حق الفتح مع تقديم كل منهما الحجج التي تؤيد موقف كل منهما:

وأول تلك الحجج نظرية أن السودان يعد بمثابة أرض بلا مالك، او ملك مباح، فكان رأي دلكاسه أن مصر فقدت السودان منذ عهد طويل، وأن هذا هو مبدأ الحكومة الإنكليزية، التي لم تتردّد في أن تضم أجزاء منه لحسابها الخاص وهي المديرية الاستوائية، فكيف يكون لإنكلترة الحق في حرية العمل (ثم ترفض السماح لنا (لفرنسة) بذلك)[17]. وهذه النظرية لها أهميتها، فلو أن هناك دولة أوروبية عاملت السودان على أنه ملك مباح فهي بلا شك إنكلترة التي فتحت باسمها المديرية الاستوائية وبلاد أوغندة وزيلع وبربرة، وهي التي تخلت عن هرر، واتفقت مع ألمانية وإيطالية والحبشة على اقتطاع أجزاء من السودان الذي فرضته على الخدوي وحكومته فرضاً. ورأى الفرنسيون أنه ليس من العدالة في شيء إبعاد فرنسة عن النيل بينما سمح للألمان والبلجيكيين بذلك، ثم أن مارشان رغم قوته الصغيرة استطاع أن يضع يده على مديرية بحر الغزال. ويمكننا القول إنصافاً للحقيقة أن إنكلترة واصلت اتباع سياسة التصرف في

الممتلكات المصرية في إفريقية على أساس أنها ملك مباح حتى عام 1895. وبعد ذلك التاريخ توقفت عن اتباع تلك السياسة، وبدأت تنظر إلى السودان على أنه أرض مصرية نظراً لأن وضع إنكلترة في مصر بدأ يتوطد من ناحية، ومن ناحية أخرى بدأت الحبشة وفرنسة تتطلعان لانتزاع أجزاء من السودان لحسابهما، فلم يعد أمام إنكلترة سوى الاعتماد في صراعها على اسم مصر وحقوق مصر.

وبالرغم من ذلك، كان موقف إنكلترة ضعيفاً فهي: ليست من الناحية القانونية في وضع الدولة التي تخضع مصر لحمايتها، وسلطتها في مصر قائمة على أساس من الواقع de facto، وليس على أساس من القانون، فضلاً على أن خديوي مصر والسلطان العثماني والدول الأخرى لم ينتدبوها للتحدث باسم مصر، وهي حتى لو افترضنا أنها نالت هذا الحق القانوني من خدوي مصر فهو باطل وفقاً لنصوص فرمانات تولية الخديوي[18].

لقد قامت بريطانية بالضغط على مصر، بالرغم من سلامة هذه الحجج لكي يبعث وزير خارجيتها بطرس غالي رسالة إلى إنكلترة رداً على مذكرة لورد كرومر المعتمد البريطاني في مصر وجاء في الرسالة ما يلي:

"إن حكومة خديوي مصر لم تتخل في يوم من الأيام عن فكرة استرداد مديريات السودان.. التي لم تنسحب منها إلا تحت ضغط ظروف قاهرة.. ونظراً لأنه قد علمنا أن مسألة فاشودة في الوقت الحاضر موضوع لمباحثات بين بريطانية العظمى وفرنسة، فإن الحكومة المصرية كلفتني أن أرجو جنابكم لبذل المساعي الحميدة لدى لورد سالزبوري للاعتراف بحقوق مصر التي لا تقبل أي نزاع أو معارضة، ولتعود جميع المديريات التي كانت تحتلها حتى قيام ثورة محمد أحمد، والتي انسحبت منها مؤقتاً وللضرورة القصوى"[19].

وبطبيعة الحال فإن (جميع المديريات) التي وردت في رسالة بطرس غالي إلى المعتمد البريطاني في مصر لورد كرومر تشمل مديرية بحر الغزال حيث احتلت بعثة فاشودة بعض النقاط الهامة فيها، مما أعطى لفرنسة حقوقاً فيها كما تدعي، وحتى لو سلّم الفرنسيون بحقوق مصر فماذا عن حقوق إنكلترة؟ وعلى أي أساس تستند تلك الحقوق؟

لقد قسر البعض بأنه وقد تم القضاء على الثورة المهدية في السودان بقوات مشتركة مصرية وبريطانية، فإن الحقوق المصرية تعود بالتالي، مما يعطي بريطانية حقوقاً جديدة خاصة بها، وبالرغم أنها ليست مبرراً كافياً، إلا أنها كانت مجدية في النهاية، إذ أن تسوية النزاع بين إنكلترة وفرنسة حول أعالي النيل قامت على أساس اعتبارات مبهمة لعب فيها التسلح والتحالف دوراً أكثر أهمية من المنطق[20].

في 26 تشرين أول 1898، وصل أخيراً إلى باريس تقرير الكومندان مارشان، وكان غير كامل لأنه لا يلمح لا من بعيد ولا من قريب إلى الاجتماع الذي تم بينه وبين كيتشنر، هذا التقرير لم يحمل في طياته أي إرضاء للمطامح البريطانية.

في هذه الأثناء، وبالرغم من التوتر بين إنكلترة وفرنسة حول قضية انسحاب بعثة مارشان من فاشودة، وبالرغم من الاستعدادت الحربية والبحرية لكلتا الدولتين، فإن الدبلوماسية لعبت دوراً هاماً في تخفيف حدة الأزمة، لأن دلكاسه كان مستعداً ومنذ بداية شهر تشرين أول تقديم تنازلات من أجل إيجاد حل نهائي لمشكلة فاشودة، لكن مقابل بعض التعويضات من قبل إنكلترة، وكان لا يستطيع الجهر بذلك خوفاً من إثارة الرأي العام الفرنسي. وقد اقترح في نهاية الشهر نفسه على لورد سالزبوري الذي كان يعتقد بأنه لم يكن ضد الوصول إلى اتفاق حول مشكلة فاشودة بتعيين لجنة مشتركة إنكليزية فرنسية من أجل تحديد مناطق النفوذ لكلا البلدين[21]. وفي الوقت نفسه، كان السفير

دوكورسيل يحثّ وزيره دلكاسه على عدم المقاومة، لأنه كان يطمح ويرى بلده فرنسة تخلي فاشودة بأسرع ما يمكن، لأن فاشودة حسب رأيه ليس لها أية قيمة حقيقية تخدم المناطق الفرنسية في إفريقية. هذا الانسحاب حسب رأي دوكورسيل يزيل عامل التوتر والغضب الذي يخيم على العقلية البريطانية، وبالتالي لن يكون هناك أي عائق أمام بدء المفاوضات بين الجانبين من أجل تحديد مناطق النفوذ لكل منهما في منطقة أعالي النيل[22].

في بداية شهر تشرين الثاني 1898، سقطت الوزارة الفرنسية التي كان يترأسها بريسون وتشكلت وزارة جديدة برئاسة دوبوي Dupuy، بقي فيها دلكاسه وزيراً للخارجية، وقد صرحت هذه الحكومة في 3 تشرين ثاني، بأنها مصممة على عدم بقاء بعثة مارشان في فاشودة[23]، وفي نفس اليوم، أصدر دلكاسه أمراً للكومندان مارشان بالانسحاب من فاشودة متحججاً بالحالة الصحية والشروط الحياتية لأفراد البعثة الفرنسية.

هذا الفشل الفرنسي في أعالي النيل يجعلنا نتسائل عن العوامل التي دفعت فرنسة إلى التراجع عن موقفها المتشدّد بعدم الانسحاب من فاشودة؟ لا البعد الجغرافي ولا الرغبة في كسب الوقت كانا كافيين لتبرير الفراغ في تسلسل الأحداث التي أدّت إلى اتخاذ هذا القرار، لكن بالتأكيد كان الجانب الإنساني هو الشغل الشاغل للحكومة الفرنسية: تجنب حرب بحرية مع بريطانية تكون فيها فرنسة في حالة من القوة أضعف بكثير من إنكلترة في البحر، فضلاً عن أن الحكومة الفرنسية قد لاحظت أن إنكلترة مصممة على أن تعالج مسألة أعالي النيل على أسس عسكرية، فلم يكن هناك أي جدوى بالالتجاء إلى الدبلوماسية، وبالتالي فإن الحرب من أجل مصر خرجت من حساب الفرنسيين منذ عام 1840، حين تخلوا عن والي مصر محمد علي باشا وتركوه يواجه أوروبة والسلطان العثماني بمفرده[24]. أضف إلى ذلك إن الحكومة الفرنسية كانت تشعر بأن الرأي العام الفرنسي كان منقسماً على نفسه، ومنشغلاً بصورة

أساسية بتطورات قضية الضابط اليهودي دريفوس، بعد ظهور معطيات جديدة تؤكد براءته، ودعم كبار السياسيين أمثال جورج كليمنصو زعيم الوسط اليساري، وجان جوريس زعيم الاشتراكيين، وكبار الكتاب الفرنسيين أمثال أميل زولا، وأناتول فرانس لهذه المعطيات، لم يكن مستعداً لتأييدها في حالة نشوب حرب مع إنكلترة من أجل أعالي النيل، في الوقت الذي يغتصب الألمان الألزاس واللورين.

من ناحية أخرى، كان من الممكن لفرنسة أن تقف في وجه بريطانية العظمى وتشعر بالأمن في نفس الوقت من جانب ألمانية، لو أن حليفتها روسية وعدت بتقديم المساعدة، ففي أثناء أزمة فاشودة رفضت روسية أن تؤيد فرنسة ضد إنكلترة، ثم أن علاقات روسية غير الواضحة والملتوية مع ألمانية تركت فرنسة مكشوفة وعاجزة أمام عدوتها التقليدية في أوروبة، لذلك وبينما كانت إنكلترة في فاشودة تتعامل ببساطة في مسألة استعمارية إفريقية صرفة، كان الأمر بالنسبة لفرنسة يتضمن حسابات لتوازن القوى في أوروبة، بعد أن أثبت التحالف الروسي-الفرنسي الذي وقع في عام 1893، وسط الأحداث أنه لا يزيد عن كونه رابطة أفلاطونية[25].

تساءل الرأي العام في هذه الأثناء: من هو المسؤول عن فشل فاشودة؟ هل هو رئيس الجمهورية الفرنسية فيلكس فور F. Faure؟ بالتأكيد لا، لأنه لم تكن السلطة الفعلية بين يديه، ودوره كان تمثيلياً بحتاً، لقد طرح فيلكس فوراً السؤال نفسه في مذكراته التي كتبها بين 7 تشرين الثاني وحتى نهاية عام 1898، على من يرتكز الفشل الذي حصل في فاشودة؟ وفقاً للرئيس فور[26]، والأوساط اليمينية[27]، والأوساط الاستعمارية الفرنسية[28]: الفشل يرتكز على وزير الخارجية الفرنسية الأسبق غابرييل هانوتو G. Hanotaux وعلى دلكاسه، وفقاً لليسار المتطرف Extrême Gauche[29].

من هنا نستنتج بأن كل حزب سياسي في فرنسة حمل خصمه مسؤولية الانسحاب من فاشودة. فاليمين الفرنسي المتطرف Extrême droite تغنى بانتصارات فرنسة في الجزائر زمن شارل العاشر بالرغم من التهديد الإنكليزي، وحمل النظام الجمهوري مسؤولية ما حدث، متهماً وزير الحربية والبحرية والجنرالات والأميرالات والسياسيين الآخرين بأنهم غير أكفاء وبأنهم ينحنون أمام الأوساط الاشتراكية[30]. أما الراديكاليون الفرنسيون فقد حمّلوا الوطنيين المتطرفين المسؤولية المباشرة لما حل بفرنسة من إذلال ومهانة.

على كلٍ وبالرغم من الإهانة المؤلمة التي أصابت فرنسة بسبب إجبارها على الانسحاب من فاشودة، فإن المحادثات الفرنسية الإنكليزية بدأت من جديد، وبطلب من فرنسة، التي عينت في 8 كانون أول 1898 بول كامبون Paul Cambon سفيرها في القسطنطينية سفيراً لها في لندن، لإظهار حسن نيتها، لأنه قام بدور كبير بتذليل الصعوبات لحل المشكلة الأرمنية، والذي أبدى روحاً من التعاون مع دبلوماسيي بريطانية العظمى إبان مدة تعيينه سفيراً لفرنسة في القسطنطينية[31]. هذا التعيين من جانب الحكومة الفرنسية لبول كامبون في لندن كان الهدف منه تسهيل مهمة الدبلوماسيين الإنكليز في المفاوضات المرتقبة لأنهم كانوا على أتم وفاق معه.

أما بالنسبة لمارشان فقد أثار غضب حكومته لأنه غادر موقعه إلى القاهرة بدون إذن منها، وقد صدرت التعليمات إليه بالعودة إلى فاشودة لترحيل قواته حيث تم ذلك في 11 كانون أول 1898، بعد استلام موافقة الحكومة البريطانية بالسماح له ولبعثته بالعودة لفرنسة عن طريق نهر السوباط والحبشة والصومال الفرنسي، وذلك وفقاً لما تمناه، ولقد وصل إلى فرنسة خلال شهر أيار من عام 1899، وبذلك انتهت الجهود التي بذلت للوصول إلى أعالي النيل واحتلال فاشودة بدون نتيجة وذلك بسبب غموض المسألة المصرية والتأخير الذي لا يصدق في تنفيذ المطالب الفرنسية في حل هذه المشكلة.

في 21 آذار 1899، وبجهود السفير الفرنسي الجديد في لندن بول كامبون تمّ التوقيع على اتفاقية بين إنكلترة وفرنسة بعد مفاوضات طويلة، أعطت لفرنسة جميع المناطق التي تقع إلى الشمال والشمال الغربي من بحيرة تشاد وحتى خط تقسيم المياه بين حوض الأوبانجي وبحر الغزال، أما حوض النيل، فقد ظلّ على الجانب الآخر كمنطقة نفوذ بريطانية وبذلك توصلت إنكلترة وفرنسة إلى تسوية تحدد مناطق نفوذهما في وسط القارة الإفريقية، وذلك على حساب الشعوب المستعمرة من قبلهما، هذا الاتفاق عرف باتفاق آذار 1899، لم يحمل في طياته لفرنسة أية امتيازات، وبالتالي فإن الحكومة الفرنسية، أرادت أن تظهر لمنافستها إنكلترة بأنها تخلت عن كل مطامحها في الهيمنة على السودان المصري، وعن سياستها السابقة، بعد أن أظهرت قضية فاشودة بأن إنكلترة لا يمكن طردها من مصر إلا بالحرب، ومهما يكن من أمر فإن الخلاف حول فاشودة مهّد الطريق لتسوية المسألة المصرية نهائياً بعد توصل فرنسة وإنكلترة إلى توقيع الاتفاق الودي Entente Cordiale، في نيسان من عام 1904 التي اعترفت فيه فرنسة لإنكلترة بتفوقها في مصر، كما أن إنكلترة اعترفت لفرنسة بتفوقها في مراكش، وبذلك انتهت فترة التنافس الاستعماري بين الدولتين، والفضل يعود إلى وجود رجال في إنكلترة وفرنسة كانوا يعتقدون بأن الخلاف بين الدولتين كان خلافاً عابراً، وأن المصلحة العليا الحقيقية لكلتا الأمتين تتطلب تقارباً مخلصاً ودائماً.

الهوامش

1- Castellani: *Marchand, L'African*, Paris. PP 113-114-Cite par

محمد سيد أحمد: *أزمة فاشودة*، مجلة البحث العلمي/مجلد 33، ص499.

-2 محمد سيد أحمد: *المرجع نفسه*، ص500

3- Renouvin, Pierre: *les origines de l'Expédition de Fachoda*-Revue, Historique. P. U. F. Paris 1948-p.184-185.

4- Cocheris, J: *Situation Internationale de l'Egypte et de Soudan*, Paris 1903, PP430-431; Michil: Vers Fachoda, Paris 1901-pp.3-5. Cite par:

محمد سيد أحمد: *المرجع نفسه*، ص501.

5- le Correspondant: Paris-25 Janvier 1898-pp.373-388, et

-Letters de Marchand-Novembre 1898 –dans Renouvin: op. Cit-P. 190.

-Shibeika: British Policy in The Soudan-London 1952. P391. Op. Cit par:

محمد سيد أحمد: *المرجع نفسه*: ص 504.

6- Castellani: op. Cit P:243.

7- محمد سيد أحمد: *المرجع نفسه*، ص506-505

8- نعوم شقير: *تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته*، القاهرة 1903- الجزء الثالث، ص650 إلى 651.

9- Vatin. E: *la Rivalité sur Fachoda*, Chaumont 1932.P44.

10- Castellani: op. Cit; pp281-284.

11- Mugodot; l'Opinion Anglaise et Affaire de Fachoda-dans la Revue de l'Histoire des Colonies-Paris-Tome 44 1er Trimestre 1957.P115.

12- نعوم شقير: *المرجع نفسه*، ج3، ص652

13- Documents Diplomatiques Francais, 1er serie-Tome XIV. De. Delcasse a Geoffray chargé d'Affaires de France à Londres, 28 Septembre 1898-N 386-P595.

14- Ibid: de Geoffray a Delcassé –29 septmbre N 391-P601.

15- de Card. E. R. Traités de délimitation concernant l'Afrique Française. Paris. 1910 P. 160.

16 -Ibid. P. 166.

17- Cocheris. Op. Cit-P477.

18- Giffen. M. B: *the Fachoda incident and the Diplomatic*, Setting, Chicago 1930-P.64.

19- D. D. F: de Delcassé à de Courcel-29 octobre 1898, N 464-pp 725-726.

20- Ibid: de Courcel à Delcassé –3 Novembre 1698, N 480 –P. 751.

21- Ibid: 3 Novembre 1898-pp 752-753.

22- محمد سيد محمد: *المرجع نفسه*، ص: 518

23- Giffen. Op. Cit. Pp 182-184.

انظر محمد سيد محمد: *المرجع نفسه*-ص522

24- Faure Felix: Fachoda: Revue de l'Histoire Diplomatique-69e Annee –Paris 1955 pp 29-39.

25- l'Autorité: 9 Novembre 1898.

26- la Depêche Coloniale 5 Novembre 1898.

27- la Justice: 19 Novembre 1898.

28- l'Autorité: 19 Novembre 1898.

29- le Radical: 8 Novembre 1898.

30- D. D. F. 8 Decembre 1898-N 563, P 863- Note 2.

مصادر ومراجع البحث

أولاً: المصادر باللغة العربية:

1- نعوم شقير: *تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته*، القاهرة 1903- الجزء الثالث.

2- محمد سيد محمد: *أزمة فاشودة*: مجلة البحث العلمي، القاهرة /1980/ مجلد 33.

ثانياً: مصادر ومراجع أجنبية:

A.Source Imprimées:

- Documents Diplomatiques Francais: Abrévation: D. D. F. 1ere Série-Tom XIV, 28 Août 1896-20 Décembre 1898 affaire du Haut-Nil et du Bahr-el-Gazal.
- Livre Jaune: Correspondence et Documents relatifs à la convention anglo-Française du 14 Juin 1898..

B.Journaux et Revues:

a.Journaux:

- L'Autorité – Paris 1898. (Journal d'Extreme droite).
- la Depêche Coloniale-Paris 1898 (Journal du milieu colonial).
- la Justice-Paris 1898 (Journal d'Extrême Gauche).

- le Radical-Paris 1898 (Journal des Radicaux).

b.REVUES:

- le Correspondant –Paris 1898.

- la Revue de l'Histoire des Colonies Paris 1957.

- la Revue de l'Histoire Diplomatique –Paris 1955.

- la Revue Historique –Paris 1948.

C.Ouvrages Généraux Et Particuliers:

Cocheris. J: Situation Internationale de l'Egypte et du Soudan –Paris 1903.

Castellani: Marchand, l'Africain, Paris.

-de Cord. E. R. Traités de delimitations concernant l'Afrique Francaise, Paris 1910.

-Darcy Jean: France et Angleterre-cent-années de Rivalité Coloniale – l'Afrique –Paris 1904.

-Ganiage Jean: l'Expansion Coloniale et les Rivalités Internationales de 1871 a 1914 –les Cours de la Sorbonne. Tome X.

-Giffen. M. B: The Fachoda Incident and the Diplomatic Setting, Chicago 1930.

Reculy: la IIIème République –Paris 1927.

Ronze: la Question d'Afrique, Paris 1918.

-Schefer, C: D'une Guerre à l'autre. –essai sur la Politique Extérieure de la 3ème République 1871 a 1914. Paris 1920.

-Shibeika: British Policy in the Soudan –London 1952.

-Vatin. E. la Rivalité sur Fachoda –Chaumont 1932.